تحليل العلاقة بين متغيرات الانفتاح الاقتصادي والقدرة التنافسية الدولية لدولة المانيا والهند للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)

الباحث : قادر كاظم ناصر أ.د. كريم سالم حسين الغالبي

جامعة القادسية / كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

الملخص:

إنَّ هذا البحث يعتمد بالدرجة الاساس على العلاقة بين بعض متغيرات الانفتاح الاقتصادية (والقدرة التنافسية الدولية) لكل من (المانيا والهند) من خلال تحليل العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي كممثل (للقدرة التنافسية الدولية) وبين بعض متغيرات الانفتاح الاقتصادي والتي تعتمد بالدرجة الاساس على مؤشرات التجارة الدولية المتمثلة (الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي او الاستيرادات على الناتج المحلي الاجمالي، فضلا عن ذلك مجموع الصادرات والاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي) *١٠٠ لدول (ألمانيا ، الهند) .

لقد تميز الاقتصاد الالماني بانه من الاقتصادات المتقدمة والتي اعتمده على ثلاث مراحل هي.

المرحلة الاولى : (اقتصاد السوق الاجتماعي) والذي ارتبط بالانتعاش الاقتصادي والاجتماعي وتم الاعتراف به كنموذج على المستوى الدولي ويتمتع بجاذبية كبيرة بعدما قدم طريقا ثالثا بين الرسمالية والاشتراكية.

المرحلة الثانية : هي مرحلة تشجيع القطاع الخاص على زيادة المدخرات الخاصة ومنح الافراد مساحات واسعة للوصول الى راس مال الدولة مع التشديد على اهمية الكرامة الانسانية والتي تشمل الحصول على رعاية الطوارئ وشبكة الضمان الاجتماعي.

المرحلة الثالثة : هي مرحلة البحث والتطوير والابتكار، لذا تعد المانيا من اكبر اقتصاديات العالم ويحتل الاقتصاد الالماني المرتبة الرابعة من الناتج المحلي الاجمالي ، بعد الولايات المتحدة والصين واليابان .

اما الهند: الاقتصاد الهند هو عاشر اقتصاد في العالم حسب الناتج المحلي الاجمالي) وبمعدل نمو موجب بلغت نسبته (١٩.٠٦) ، وهو عضو في مجموعة العشرين دولة ، واقتصادها متطور ضمن اكبر (٢٠) دولة حسب تقارير منظمة التجارة العالمية واعتمدت على مبادئ السوق الحرة وتحرير اقتصادها على التجارة الدولية.

الكلمات المفتاحية: (متغيرات الانفتاح الاقتصادي، التنافس الدولي).

Analysis of the relationship between the variables of economic openness and the international competitiveness of Germany and India for the period (2021-2004)

Researcher: Qader Kazem Nasser

Prof. Dr. Karim Salem Hussein Al-Ghalbi

University of Al-Qadisiyah / College of Administration and Economics / Department of Economics

Abstract:

This research is based primarily on the relationship between some variables of economic openness (and international competitiveness) for each of (Germany and India) by analyzing the relationship between the real exchange rate as a representative of (international competitiveness) and some variables of economic openness, which depend primarily on international trade indicators represented by (exports to GDP or imports to GDP, in addition to the total exports and imports to GDP) * 100 for the countries (Germany, India).

The German economy has been distinguished as one of the advanced economies, which adopted it in three stages, which are.

The first stage: (Social Market Economy) which was linked to economic and social recovery and was recognized as a model at the international level and enjoys great attractiveness after it presented a third way between capitalism and socialism.

The second stage: is the stage of encouraging the private sector to increase private savings and granting individuals wide spaces to access state capital while emphasizing the importance of human dignity, which includes obtaining emergency care and a social security network.

The third stage: is the stage of research, development and innovation, so Germany is one of the largest economies in the world and the German economy ranks fourth in terms of gross domestic product, after the United States, China and Japan.

As for India: The Indian economy is the tenth economy in the world according to gross domestic product) with a positive growth rate of (19.06), and it is a member of the Group of Twenty countries, and its economy is developed among the largest (20) countries according to World Trade Organization reports and relied on the principles of the free market and the liberalization of its economy on international trade.

Keywords: (Economic openness variables, international competition).

المبحث الاول: تحليل العلاقة بين متغيرات الانفتاح الاقتصادي والقدرة التنافسية الدولية لدولة ألمانيا :

اعتمدنا في تحلينا لعلاقة بين متغيرات الانفتاح الاقتصادي على العلاقة بين متغيرات التجارة الدولية (الصادرات + الاستيرادات)/ الناتج المحلي الاجمالي * ١٠٠ ، فاذا كانت النسبة (٤٥)% فاكثر فان هذا البلد منفتح على العالم الخارجي ، اما تحليل القدرة التنافسية الدولية اعتمدنا على حساب وتحليل سعر الصرف الحقيقي لدولة المانيا نظرا لان اغلب البحوث السابقة اخذت مقايس اخر للتنافسية الدولية .

المطلب الاول :تحليل العلاقة بين متغيرات الانفتاح الاقتصادي وطبيعة الاقتصاد الالماني :

يتميز الاقتصاد الألماني بكونه من الاقتصادات والتي تعتمد بشكل كبير على البحث والتطوير والابتكار ويسمى بالاقتصاد الاخضر ، ولغرض تحليل العلاقة بين متغيرات الانفتاح الاقتصادي والقدرة التنافسية لدولة ألمانيا لابد من دراسة الاقتصاد الالماني وتحليل متغيرات الانفتاح الاقتصادي والقدرة التنافسية الدولية من خلال(سعر الصرف الحقيقي) وكما يلي :

اولا:- طبيعة وحقائق الاقتصاد الالماني

يمر الاقتصاد الماني بعدد من المراحل ابتدأ من انتهاء الحرب العالمية الثانية الى يومنا هذا وكما يلي :

المرحلة الاولى : بعد الحرب العالمية الثانية عام (١٩٤٥) اعتمدت المانيا على اقتصاد السوق الاجتماعي والذي ارتبط بالانتعاش الاقتصادي والاجتماعي وتم الاعتراف به كنموذج على المستوى الدولي ويتمتع بجاذبية كبيرة بعدما قدم طريقا ثالثا بين الرسمالية والاشتراكية ، بعدما تضمن هذا النوع من الاقتصاد السياسي تجاه التجارة الحرة ومبادئ اجتماعية تعدل من نتائج عملية السوق بتصور اوسع واكثر عمومية نحو الرفاهية الاجتماعية ، حيث يشمل اقتصاد السوق الاجتماعي اكثر من نهج للاقتصاد من حيث التزام المجتمع بالمفهوم الانساني والذي يهدف الى الرفاهية والحرية وتشجيع المسؤولين لجميع افراد المجتمع بعد تجربة الحرب الفاشلة وهو نموذج ساهم في تقديم المعجزة ا لاقتصادية الالمانية بعد الحرب العالمية الثانية عندما جلب للبلاد سنوات

عديدة من الاستقرار والازدهار والنجاح بعد سلسلة الدمار والخراب ليعطي مرونة للنظام الاقتصادي السياسي لاعتماده على الحرية الاقتصادية من ناحية ، ومن ناحية اخرى يتوجه نحو المفاهيم الاجتماعية التي تعدل نتائج السوق من خلال اعادة توزيع وتحقيق الضمان الاجتماعي والرفاهية الاجتماعية [١] .

وبذلك استخدم اليات السوق وقواعدها مع اخضاعها المستمر للتصحيح والتصويب والترشيد حتى تتطابق مع التنمية الاجتماعية واهدافها ومتطلباتها ليصبح المفهوم ذو بعديين اقتصادي واجتماعي ويقوم على الموازنة المتجددة بين نظام السوق المبني على التفاعل بين العرض والطلب ومبدأ المنافسة واستهداف الربح ، وبين نظام ، وبين نظام الرفاهية والتنمية الاجتماعية باعتبارها غاية النشاط الاقتصادي والاجتماعي والاداة المثلى لتحقيقه في الوقت نفسة [٢] .

المرحلة الثانية : هي مرحلة تشجيع القطاع الخاص على زيادة المدخرات الخاصة ومنح الافراد مساحات واسعة للوصول الى راس مال الدولة مع التشديد على اهمية الكرامة الانسانية والتي تشمل الحصول على رعاية الطوارئ وشبكة الضمان الاجتماعي ، بحيث لا يعتمد الافراد فقط على قدراتهم في العمل والتي من الممكن ان تتأثر سلبا بعوامل اخرى مثل المرض والعمر ، ان المنافسة في مستقبل الدولة تمنع من تشكيل امتيازات اجتماعية خاصة وتمنع الاحتكار وتستطيع ان تحفز التوازن الطبيعي بين العرض والطلب وتنظم السوق وجميع القوى الاقتصادية بطريقة مثلى وتصحيح جميع الفشل [٣] .

المرحلة الثالثة : هي مرحلة البحث والتطوير والابتكار ، لذا تعد المانيا من اكبر اقتصاديات العالم ويحتل الاقتصاد الالماني المرتبة الرابعة من الناتج المحلي الاجمالي ، بعد الولايات المتحدة والصين واليابان ، وهو اقتصاد متين في مجال الابداع والابتكار ويتمتع بتوجهات تصديرية ، وهو اكبر الاقتصادات الوطنية في الاتحاد الاوربي (EU) ، الجدير بالذكر أن المانيا استثمرت في عام (٢٠١٨) حوال (١٠٤.٨) مليار يورو في مجال البحث والتطوير ، ومن خلال الجدول (١) بلغ الناتج المحلي الاجمالي عام (٢٠٢١) في ألمانيا (٤٢٥٩.٩٣) مليار دولار وبمعدل نمو موجب بلغت نسبته (٩.٥٢) % وتعد المانيا من الدول الصناعية الكبرى ومن الدول الرائدة في مجال الاقتصاد الاخضر.

ثانيا : تحليل بعض متغيرات الانفتاح الاقتصادي في المانيا :

من الجدول (١) تبين في عام (٢٠٠٤) ان الزيادة في الصادرات على الاستيرادات في المانيا بلغت (١٤٦.٣٦) مليار دولار هذا يعني ان البلد سوف تدخله عمله صعبة جراء تصدير منتجاته الى بلدان العالم ، بينما بلغت نسبة مجموع الصادرات والاستيرادات مقسوما على الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (٦٦.٢٣)% وهذ يعني ان البلد منفتح اقتصاديا على العالم الخارجي.

وفي المدة (٢٠٠٥- ٢٠١٢) ان الزيادة في الصادرات على الاستيرادات في المانيا وشهدت زيادات متتالية وبلغت(٢١٥.١٦) مليار دولار في عام (٢٠١٢) هذا يعني ان البلد سوف تدخل الية عمله صعبة جراء تصدير

منتجاته الى العالم الخارجي ، بينما بلغت نسبة مجموع الصادرات والاستيرادات مقسوما على الناتج المحلي الاجمالي في العام نفسة بنسبة (٨٦.٥١)% وهذ يعني ان البلد منفتح اقتصاديا على العالم الخارجي وبنسبه كبيرة جدا مما يعني ان البلد متطور اقتصاديا .

لكن خلال عامي (٢٠١٣) و (٢٠١٤) كانت الزيادة في الصادرات على الاستيرادات في المانيا منخفضه بعض الشي حتى بلغت (٢١٥.٠١) مليار دينار عن العام الذي سبقه ، لكن في عام (٢٠١٤) هنالك زيادة في الصادرات على نسبة الاستيرادات والتي بلغت (٢٥٧.٤٠) مليار دولار وهذا يعني ان البلد في تطور دائم ، بينما بلغت نسبة مجموع الصادرات والاستيرادات مقسوما على الناتج المحلي الاجمالي في المدة نفسها قد بلغت بنسبة (٨٥.٠٨ ، ٨٤.٦٢)% وهذ يعني ان البلد منفتح اقتصاديا على العالم الخارجي لكن نسبة الانفتاح انخفضت انخفاضا نسبيا قليلا جدا والسبب هو ازمة اكتشاف النفط الحجري .

وخلال المدة (٢٠١٥ – ٢٠١٨) هنالك تذبذب طفيف في الزيادة في الصادرات على الاستيرادات حتى وصلت عام (٢٠١٨) بمقدار (٢٤٢.٣٥) مليار دولار ، بينما بلغت نسبة مجموع الصادرات والاستيرادات مقسوما على الناتج المحلي الاجمالي في عام نفسه قد بلغت بنسبة (٨٨.٥٢) % وهذ يعني ان البلد منفتح اقتصاديا جدا على العالم الخارجي.

لكن في عام (٢٠٢٠) وبسبب وباء (كوفيد – ١٩) انخفضت الزيادة في الصادات على الاستيرادات وكان انخفاضها قيلا جدا حتى بلغت (٢١٨.٩١) مليار دولار ، والامر نفسة ينطبق على نسبة مجموع الصادرات والاستيرادات مقسوما على الناتج المحلي الاجمالي في عام نفسه قد بلغت بنسبة (٨٠.٤٠) % وهذ يعني ان البلد منفتح اقتصاديا جدا على العالم الخارجي لكن انخفاضه عن العالم الذي سبقة .

وفي عام (٢٠٢١) وصلت الزيادة في الصادرات على الاستيرادات الى (٢٢٦.٥٦) مليار دولار ، وكانت نسبة مجموع الصادرات والاستيرادات مقسوما على الناتج المحلي الاجمالي في عام نفسه قد بلغت بنسبة (٨٨.٧٤) % وهي اعلى نسبة انفتاح خلال مدة البحث وهذ يعني ان البلد منفتح اقتصاديا جدا على العالم الخارجي .

نلخص ممن سبق : ان المانيا تعتبر من بلدان المتطورة اقتصاديا بسبب تفوق صادراتها على استيراداتها وان اقل زياده هي بلغت في عام (٢٠٠٤) حيث بلغت (١٤٦.٣٦) مليار دولا بينما اعلى زيادة لها بلغت في عام (٢٠١٧) حيث بلغت (٢٦١.٦٤) مليار دولار ، بينما كانت نسبة مجموع الصادرات والاستيرادات مقسوما على الناتج المحلي الاجمالي في عام (٢٠٠٤) ايضا قد بلغت بنسبة (٦٦.٢٣) % ، ولكن أعلى نسبة وصلت اليها هي في عام (٢٠٢٠) والتي بلغت (٨٨.٧٤) % وهذ يعني ان البلد منفتح اقتصاديا جدا على العالم الخارجي وذات اقتصاد متين ومتطور جدا بسبب استخدام التكنلوجيا الحديثة والانفاق على البحث والتطوير.

جدول (١)

تحليل بعض متغيرات الانفتاح الاقتصادي في المانيا للمدة (٢٠٠٤– ٢٠٢١)

وحدة القياس: مليار دولار

السنة (١)	الصادرات (٢)	الاستيرادات (٣)	الناتج المحلي الاجمالي (٤)	الميزان التجاري (٥)	الانفتاح الاقتصادي % (٦)=(٢+٣)/٤*١٠٠
2004	1005.10	858.74	2814.35	١٤٦.٣٦	٦٦.٢٣
2005	1083.50	935.46	2846.86	١٤٨.٠٤	٧٠.٩٢
2006	1240.79	1078.60	2994.70	١٦٢.١٩	٧٧.٤٥
2007	1484.06	1252.11	3425.58	٢٣١.٩٥	٧٩.٨٧
2008	1640.40	1412.92	3745.26	٢٢٧.٠٨	٨١.٥٢
2009	1300.37	1129.43	3411.26	١٧٠.٩٤	٧١.٢٣
2010	1447.08	1268.18	3399.67	١٧٨.٩	٧٩.٨٧
2011	1689.33	1505.31	3749.31	١٨٤.٠٢	٨٥.٢١
2012	1633.32	1418.16	3527.14	٢١٥.١٦	٨٦.٥١
2013	1695.84	1480.83	3733.80	٢١٥.٠١	٨٥.٠٨
2014	1774.18	1516.78	3889.09	٢٥٧.٤	٨٤.٦٢
2015	1575.40	1320.39	3357.59	٢٥٥.٠١	٨٦.٢٥
2016	1598.67	1342.71	3469.85	٢٥٥.٩٦	٨٤.٧٧
2017	1740.72	1479.08	3690.85	٢٦١.٦٤	٨٧.٢٤
2018	1880.26	1637.91	3974.44	٢٤٢.٣٥	٨٨.٥٢
2019	1814.62	1594.83	3888.23	٢١٩.٧٩	٨٧.٦٩
2020	1673.07	1454.16	3889.67	٢١٨.٩١	٨٠.٤٠
2021	2003.47	1776.91	4259.93	٢٢٦.٥٦	٨٨.٧٤

المصـــــدر : البنـــــك الـــــدولي : قاعـــــدة بيانـــــات البنـــــك الـــــدولي المتاحـــــة علـــــى الموقـــــع (www.data bankaldawli.org-country/Germany)

العمود الخامس من عمل الباحث = العمود الثاني – العمود الثالث بالاعتماد على بينات البنك الدولي

العمود السادس من عمل الباحث = ((العمود الثاني + العمود الثالث) / العمود الرابع)* ١٠٠

المطلب الثاني : حساب سعر الصرف الحقيقي في المانيا:

من خلال جدول (٢) تم حساب سعر الصرف الحقيقي لعام (٢٠٠٤) في ألمانيا والذي بلغ (٠.٧٦٥) يورو لكل دولار بينما بلغ معدل نمو سعر الصرف الحقيقي لعام (٢٠٠٥) هو (١.٨٣) % لكن في عام (٢٠٠٧) كان

معدل نمو سعر الصرف الحقيقي سالب هو (٧.٧٨-)% والسبب هو انخفاض المستوى العام لأسعار المستهلك في البلد الاخر مقارنة في المستوى العام لأسعار المستهلك في لألمانيا .

وخلال المدة (٢٠٠٨- ٢٠١٠) ارتفع سعر الصرف الحقيقي حتى وصل في عام (٢٠١٠) الى (٠.٧٥٤) يورو لكل دولار ، بينما سجل معدل نمو الصرف الحقيقي معدلات موجبة حتى وصل عام (٢٠١٠) ايضا الى (٥.٧٥) % .

وفي المدة (٢٠١١ -٢٠١٦) سجل سعر الصرف الحقيقي معدلات متذبذبة بين السالب والموجب بحث كانت اقل معدل له هو (٣.٣٠-) % في عام (٢٠١٣) ، بينما اعلى معدل له كان في عام (٢٠١٥) والذي بلغت نسبته (١٩.١٧) % عند سعر صرف حقيقي بلغ (٠.٩١٤) يورو لكل دولار .

لكن خلال المدة (٢٠١٧- ٢٠٢١٩ كان سعر الصرف الحقيقي اعلى من سعر الصرف الاسمي لان المستوى العام لأسعار المستهلك في البلد الاخر اعلى من المستوى العام لأسعار المستهلك في ألمانيا حتى اصبح اعلى سعر صرف حقيقي في عام (٢٠١٩) هو (٠.٩٢٨) يورو لكل دولار بينما سعر الصرف الاسمي هو(٠.٨٩٣) يورو لكل دولار وبمعدل نمو موجب بلغت نسبته (٥.٨٢) % بينما اقل سعر صرف حقيقي هو في عام (٢٠١٨) والذي بلغ (٠.٨٧٧) يورو لكل دولار ، بينما كان سعر الصرف الاسمي لنفس العام هو (٠.٨٤٧) يورو لكل دولار وبمعدل نمو سالب ايضا هو (٣.٦٣-) % ، في حين وصل سعر الصرف الحقيقي عام (٢٠٢١) الى (٠.٩٠٣) يورو لكل دولار والسبب ارتفاع اسعار سلع المستهلك في البلد الاخر عنه في المانيا .

ونخلص مما سبق : ان سعر الصرف الحقيقي كان شبة مستقرا لوجود شبة استقرار في اسعار الصرف الاسمي وكانت نسبة التغيرات قليلة جدا الامر الذي تكون التنافسية لدى المانيا كبيرة جدا .

الجدول (٢)

تحليل معدلات سعر الصرف الحقيقي في المانيا للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢١)

وحدة القياس : اليورو / الدولار الامريكي

السنة	سعر الصرف الاسمي العملة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك الولايات المتحدة الامريكية	الرقم القياسي لأسعار المستهلك المانيا	سعر الصرف الحقيقي العمود	معدل نمو سعر الصرف الحقيقي %
	(٢)	(٣)	(٤)	(٥) = (٢ *٣)/٤	(٦)
2004	٠.٨٠٤	٨٦.٦٢٢	٩١.٠٤٩	٠.٧٦٥	-
2005	٠.٨٠٤	٨٩.٥٦١	٩٢.٤٥٨	٠.٧٧٩	١.٨٣
2006	٠.٧٩٦	٩٢.٤٥٠	٩٣.٩١٦	٠.٧٨٤	٠.٦٤
2007	٠.٧٣٠	٩٥.٠٨٧	٩٦.٠٧٥	٠.٧٢٣	-٧.٧٨
2008	٠.٦٨٠	٩٨.٧٣٧	٩٨.٦٠٠	٠.٦٨١	-٥.٨١
2009	٠.٧١٧	٩٨.٣٨٦	٩٨.٩٠٨	٠.٧١٣	٤.٧٠
2010	٠.٧٥٤	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	٠.٧٥٤	٥.٧٥
2011	٠.٧١٨	١٠٣.١٥٧	١٠٢.٠٧٥	٠.٧٢٦	-٣.٧١
2012	٠.٧٧٨	١٠٥.٢٩٢	١٠٤.١٢٥	٠.٧٨٧	٨.٤٠
2013	٠.٧٥٣	١٠٦.٨٣٤	١٠٥.٦٩٢	٠.٧٦١	-٣.٣٠
2014	٠.٧٥٣	١٠٨.٥٦٧	١٠٦.٦٥٠	٠.٧٦٧	٠.٧٩
2015	٠.٩٠١	١٠٨.٦٩٦	١٠٧.١٩٩	٠.٩١٤	١٩.١٧
2016	٠.٩٠٣	١١٠.٠٦٧	١٠٧.٧٢٦	٠.٩٢٣	٠.٩٨
2017	٠.٨٨٥	١١٢.٤١٢	١٠٩.٣٥٢	٠.٩١٠	-١.٤١
2018	٠.٨٤٧	١١٥.١٥٧	١١١.٢٤٧	٠.٨٧٧	-٣.٦٣
2019	٠.٨٩٣	١١٧.٢٤٤	١١٢.٨٥٥	٠.٩٢٨	٥.٨٢
2020	٠.٨٧٦	١١٨.٦٩١	١١٣.٠١٨	٠.٩٢٠	-٠.٨٦
2021	٠.٨٤٦	١٢٤.٢٦٦	١١٦.٤٨٤	٠.٩٠٣	-١.٨٥

المصدر / البنك الدولي : قاعدة بيانات البنك الدولي المتاحة على الموقع

(www.datal bankaldawli.org-country/ Germany and America)

العمود الخامس والسادس من عمل الباحث سعر الصرف الحقيقي = (سعر الصرف الاسمي * الرقم القياسي للأسعار المستهلك الأجنبي) / الرقم القياسي للأسعار المستهلك المحلي .

الشكل (١)

العلاقة بين سعر الصرف الا سمي وسعر الصرف الحقيقي في المانيا

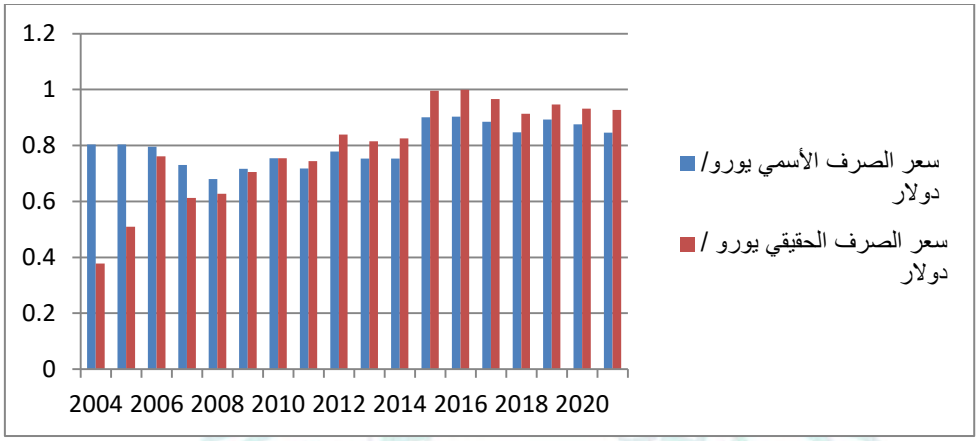

الشكل (١٤) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (١٧) والذي يبين العلاقة بين سعر الصرف الاسمي وسعر الصرف الحقيقي لألمانيا وتبين ان سعر الصرف الاسمي أكبر من سعر الصرف الحقيقي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٠٩)، وفي عام (٢٠١٠) تساوى كل من السعريين لان سنة الأساس للمستوى العام للأسعار المستهلك كان في عام (٢٠١٠).

لكن بعد عام (٢٠١٠) حتى نهاية البحث كان سعر الصرف الاسمي أصغر من سعر الصرف الحقيقي بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار المستهلك في البلد الاخر عنة في ألمانيا ، وهنالك تقارب كبير بين سعر صرف الاسمي والحقيقي والسبب هو استقرار اسعار الصرف في المانيا وتقارب المستوى العام للأسعار في المانيا والبلد الاخر .

المطلب الثالث : تحليل العلاقة بين بعض متغيرات الانفتاح الاقتصادي والقدرة التنافسية الدولية لدول العينة :

اولا: ان عملية الانفتاح الاقتصادي يعني تحرير التجارة الدولية لدول العينة ، بينما التنافسية الدولية تعني زيادة الطلب على السلع والخدمات لدول العينة في الاسواق العالمية (اي تنافس السلع والخدمات لدول العينة مثلاتها من السلع والخدمات في الاسواق العالمية) ، وان العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والذي يمثله نسبة ((الصادرات + الاستيرادات) / الناتج المحلي الاجمالي) * ١٠٠ فاذا كانت النسبة هي اكثر من (٤٥) % فان هذا البلد منفتح على العالم الخارجي والعكس صحيح ، والقدرة التنافسية الدولية والتي يعبر عنها سعر الصرف الحقيقي والذي تم الحصول علية من المعادلة التالية ((سعر الصرف الاسمي * الرقم القياسي للأسعار السلع المستهلكة لبلد اخر) / الرقم القياسي للأسعار السلع المستهلكة المحلية) [٤] وكما مبين في ادناه :-

ثانيا :- تحليل العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والقدرة التنافسية الدولية في ألمانيا :

من خلال الجدول (٣) ان العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والقدرة التنافسية في المانيا من خلال قيام التجارة مع الولايات المتحدة الامريكية هي كبيرة ، لان الانفتاح الاقتصادي في ألمانيا كانت نسبة عام (٢٠٠٤)

هو(٦٦.٢٣)% تعد المانيا منفتحة على العالم الخارجي ، بينما يكون سعر الصرف الاسمي (٠.٨٠٤) يورو لكل دولار بينما كان سعر الصرف الحقيقي هو (٠.٧٦٥) يورو لكل دولار والسبب ان اسعار السلع للمستهلك في المانيا هي اكبر منه في البلد الاخر .

لكن خلال المدة (٢٠٠٥– ٢٠٠٨) ارتفعت نسبة الانفتاح الاقتصادي حتى وصلت عام (٢٠٠٨) الى (٨١.٥٢) % عند سعر صرف اسمي هو (٠.٦٨٠) يورو لكل دولار بينما كان سعر الصرف الحقيقي في نفس العام قد سجل انخفاضا طفيفا عن سعر الصرف الاسمي وهو (٠.٦٨١) يورو لكل دولار لقيام التجارة بين البلدين والسبب هو ان اسعار السلع للمستهلك في البلد الاخر أكبر منه في ألمانيا .

وخلال العام (٢٠١٠) تساوى سعر الصرف الاسمي وسعر الصرف الحقيقي والذي بلغ (٠.٧٥٤) يورو لكل دولار والسبب ان سنة الاساس لأسعار سلع المستهلك كان في عام (٢٠١٠) بينما كانت الانفتاح الاقتصادي ألمانيا هو (٧٩.٨٧) % والسبب هو ارتفاع مجموع الصادات والاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي .

وخلال المدة (٢٠١١ – ٢٠١٧) كانت نسبة الانفتاح الاقتصادي متذبذبة حتى اصبحت عام (٢٠١٧) هي (٨٧.٢٤) %، فيما بلغ سعر الصرف الاسمي هو (٠.٨٨٥) يورو لكل دولار، بينما ارتفع سعر الصرف الحقيقي عام (٢٠١٧) الى (٠.٩١٠) يورو لكل دولار والسبب في ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية في البلد الاخر مقارنة ألمانيا .

وفي المدة (٢٠١٨– ٢٠٢٠) هنالك تذبذبات في نسبة الانفتاح الاقتصادي حتى وصلت عام (٢٠٢٠) وهو (٨٠.٤٠) %، وعنده اصبح سعر الصرف الاسمي هو (٠.٨٧٦) يورو لكل دولار ، بينما سعر الصرف الحقيقي مرتفع بعض الشيء حتى اصبح (٠.٩٢٠) يورو لكل دولار السبب هو ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية في البلد الاخر .

لكن في عام (٢٠٢١) كان سعر الصرف الاسمي هو (٠.٨٤٦) يورو لكل دولار ، بينما بلغ سعر الصرف الحقيقي هو(٠.٩٠٣) يورو لكل الدولار والسبب هو ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية في البلد الاخر عنه في المانيا ، بينما سجل الانفتاح الاقتصادي لنفسة العام هو (٨٨.٧٤) % والسبب زيادة مجموع الصادرات والاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي في ألمانيا .

نخلص مما سبق: ان سعر الصرف الاسمي في المانيا كان متغير التصريف بعض الشيء مقارنة بالدولار الامريكي وقد سجل اقل سعر له في عام (٢٠٠٨) والذي بلغ (٠.٦٨٠) يورو لكل دولار ، وأعلى سعر هو في عام (٢٠١٦) هو (٠.٩٠٣) يورو لكل دولار ، بينما كان سعر الصرف الحقيقي أقل من سعر الصرف الاسمي خلال المدة (٢٠٠٤ – ٢٠٠٩) والسبب هو ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية في ألمانيا ، لكن خلال المدة (٢٠١١ – ٢٠٢١) كان سعر الصرف الحقيقي مرتفعا بعض الشيء عن سعر الصرف الاسمي والسبب ارتفاع اسعار السلع للمستهلك في البلد الاخر عنه في ألمانيا .

لكن سجلت ألمانيا انفتاحا تجاريا كبيرا حيث حققت نسب عالية من الانفتاح مع العالم الخارجي وفي عام (٢٠٠٤) سجلت اقل نسبة هي (٦٦.٢٣) %، بينما كانت اعلى نسبة للانفتاح عام (٢٠٢١) وقد سجلت نسبة مقدارها (٨٨.٧٤)% وهذه النسب هي اعلى من (٤٥)% وهذا يعني ان ألمانيا منفتحة على العالم الخارجي والسبب جودة الصادرات الالمانية وزيادة الطلب عليها في الاسواق العالمية

اما القدرة التنافسية الدولية ، فأن المانيا لديها قدرة تنافسية دولية بسبب ان سعر الصرف الاسمي قبل سنة الاساس (٢٠١٠) اكبر من سعر الصرف الحقيقي ، بينما ان سعر الصرف الاسمي بعد سنة الاساس كان أقل من سعر الصرف الحقيقي، فضلا عن ذلك لديها القدرة على التنافسية في الاسواق العالمية لجودة سلعها وخدماتها في الاسواق العامية ومنافستها مع مثيلاتها من السلع والخدمات في الاسواق الخارجية .

جدول (٣)

تحليل العلاقة بين بعض متغيرات الانفتاح الاقتصادي والقدرة التنافسية الدولية في ألمانيا للمدة (٢٠٠٤ -٢٠٢١)

وحدة القياس : يورو / دولار امريكي

السنة (١)	الانفتاح الاقتصادي % (٢)	سعر الصرف الاسمي العملة يورو / دولار (٣)	القدرة التنافسية الدولية (سعر الصرف الحقيقي) يورو / دولار (٤)
2004	٦٦.٢٣	٠.٨٠٤	٠.٧٦٥
2005	٧٠.٩٢	٠.٨٠٤	٠.٧٧٩
2006	٧٧.٤٥	٠.٧٩٦	٠.٧٨٤
2007	٧٩.٨٧	٠.٧٣٠	٠.٧٢٣
2008	٨١.٥٢	٠.٦٨٠	٠.٦٨١
2009	٧١.٢٣	٠.٧١٧	٠.٧١٣
2010	٧٩.٨٧	٠.٧٥٤	٠.٧٥٤
2011	٨٥.٢١	٠.٧١٨	٠.٧٢٦
2012	٨٦.٥١	٠.٧٧٨	٠.٧٨٧
2013	٨٥.٠٨	٠.٧٥٣	٠.٧٦١
2014	٨٤.٦٢	٠.٧٥٣	٠.٧٦٧
2015	٨٦.٢٥	٠.٩٠١	٠.٩١٤
2016	٨٤.٧٧	٠.٩٠٣	٠.٩٢٣
2017	٨٧.٢٤	٠.٨٨٥	٠.٩١٠
2018	٨٨.٥٢	٠.٨٤٧	٠.٨٧٧
2019	٨٧.٦٩	٠.٨٩٣	٠.٩٢٨
2020	٨٠.٤٠	٠.٨٧٦	٠.٩٢٠
2021	٨٨.٧٤	٠.٨٤٦	٠.٩٠٣

المصدر / البنك الدولي : قاعدة بيانات البنك الدولي المتاحة على الموقع

(www.datal bankaldawli.org–country/ Germany and America)

العمود الثاني والعمود الرابع من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي :

المبحث الثاني : تحليل العلاقة بين متغيرات الانفتاح الاقتصادي والقدرة التنافسية الدولية للهند :

يتميز الاقتصاد الهندي بكونه من الاقتصادات والتي تعتمد بشكل كبير على البحث والتطوير والابتكار والذي تم الاعتماد علية في الاواني الاخيرة بعد ان شارف الاقتصاد الهندي على الانهيار ، ولغرض تحليل العلاقة بين متغيرات الانفتاح الاقتصادي والقدرة التنافسية لدولة ألمانيا لابد من دراسة الاقتصاد الالماني وتحليل متغيرات الانفتاح الاقتصادي والقدرة التنافسية الدولية من خلال(سعر الصرف الحقيقي)

المطلب الاول : تحليل مؤشرات الانفتاح الاقتصادي وطبيعة الاقتصاد الهندي :

اعتمدنا في تحلينا لعلاقة بين متغيرات الانفتاح الاقتصادي على العلاقة بين متغيرات التجارة الدولية (الصادرات + الاستيرادات)/ الناتج المحلي الاجمالي * ١٠٠ ، فاذا كانت النسبة (٤٥)% فاكثر فان هذا البلد منفتح على العالم الخارجي ، اما تحليل القدرة التنافسية الدولية اعتمدنا على حساب وتحليل سعر الصرف الحقيقي لدولة المانيا نظرا لان اغلب البحوث السابقة اخذت مقايس اخر للتنافسية الدولية وكما يلي :

اولا – طبيعة وحقائق الاقتصاد الهندي :- الاقتصاد الهند هو عاشر اقتصاد في العالم حسب الناتج المحلي الاجمالي ، والذي بلغ في عام (٢٠٢١) مبلغ (٣١٧٦.٠٧) مليار دولار بعد ان كان (٧٠٩.١٣) مليار دولار عام (٢٠٠٤) وبمعدل نمو موجب بلغت نسبته (١٩.٠٦) ، وهي عضو في مجموعة العشرين دولة ، واقتصادها متطور ضمن اكبر

(٢٠) دولة حسب تقارير منظمة التجارة العالمية ، واعتمدت على مبادئ السوق الحرة وتحرير اقتصادها على التجارة الدولية .

وفي عام (١٩٩١) انتقلت من مرحله القريبة من الانهيار الى مرحلة متقدمة أصبحت فيها تحتل المرتبة الثالثة أسيويا علما ان الهند دولة غير نفطية [٥] .

قامت الهند بتحسين بيئة الاعمال ، وتعزيز الابتكار بدعم قطاع البحث والتطوير وقد بلغ الانفاق على البحث والتطوير(٠.٨) من الناتج المحلي الاجمالي وتبنت الحكومة قانون الابتكار الوطني والذي يهدف الى رفع حصة الانفاق على البحث والتطوير الى (٢) % من الناتج المحلي الاجمالي [٦]

وهو من مجموعة البر يكيس (BRICS) تم اختيار الهند لتكون ممثلة لهذه المجموعة في دول العينة لما يمتلكه الاقتصاد الهندي من تطور خلال الفترة القليلة الماضية لاتباعه طرق في تحسين بيئة الاعمال وتعزيز الابتكارات البحث والتطوير.

بلغت ايرادات قطاع التكنلوجيا الحيوية في عام (٢٠٠٤) بمقدار (١.١) مليار دولار هو ما يمثل نمو مقداره (٣٧)% عن العالم الذي سبقة ، سعى القائمين على تطوير هذا القطاع الى خمس اضعاف بحلول عام (٢٠١٠) من خلال استخدام خفض التكاليف وزيادة قوة العمل الماهرة ، من خلال زيادة الاستثمارات الامريكية في هذا القطاع وتقوم وزارة التكنلوجيا الحيوية والتابعة للحكومة بأنشاء عشرات المجمعات الحيوية ، مع تقديم الحوافز لأصحاب المشاريع الحيوية من خلال الاعفاءات الضريبة.

تم دعم القطاع الخاص والذي تميزه الى حد كبير بروح المغامرة والابداع والتي كانت قدراته الابداعية من تذليل البيروقراطية ، فقد بلغ النقد الاجنبي مستوى غير مسبوق وبلغ (١٣٩) مليار دولار ،ومع هذا الاندفاع الكبير من قبل القطاع الخاص والحكومة الا ان الفساد كان متجذرا في كافة مفاصل الدولة ، وهذا يعني يجب معالجة اكبر مشكلة على الاطلاق هي فساد النظام السياسي الهند ، وتبدء امراض الفساد من أعلى الهرم السياسي حيث يطلب المسؤولين الحكوميين الفدراليين وحكومات الولايات ومن خلال وكلائهم بدفع مبالغ مالية مقابل الموافقة على المشاريع ويقدمون مطالبهم الخاصة وخصوصا من الصناعين الذين يرغبون في توسيع مرافقهم او

البدء في انشاء مصانع جديدة ،فضلا عن ذلك حتى القضاء الهندي والذي من المفترض ان يكون مستقلا اصبح تدريجيا ملوثا بالفساد [٧] .

ثانيا : تحليل بعض متغيرات الانفتاح الاقتصادي في الهند :

من الجدول (٤) تبين في عام (٢٠٠٤) ان النقص في الصادرات على الاستيرادات في الهند بلغت (١٢.٦٦-) مليار دولار هذا يعني ان البلد سوف تخرج منه عمله صعبة جراء الاستيرادات من بلدان العالم ، بينما بلغت نسبة مجموع الصادرات والاستيرادات مقسوما على الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (٣٧.٥١)% وهذ يعني ان البلد غير منفتح اقتصاديا على العالم الخارجي بسبب ان النسبة هي اقل من (٤٥) %.

وفي المدة (٢٠٠٥- ٢٠٠٨) ان النقص في الصادرات على الاستيرادات في الهند بلغت حتى عام (٢٠٠٨) انخفاضات متتالية حتى بلغت (٦٢.٠٣-) مليار دولار في عام (٢٠٠٨) هذا يعني ان البلد سوف تخرج منه عمله صعبة جراء الاستيرادات العالم الخارجي ، بينما بلغت نسبة مجموع الصادرات والاستيرادات مقسوما على الناتج المحلي الاجمالي في العام نفسة بنسبة (٥٣.٣٧)% وهذ يعني ان البلد منفتح اقتصاديا على العالم الخارجي وبنسبه صغيرة .

لكن خلال المدة (٢٠٠٩ - ٢٠١٢) كان النقص في الصادرات على الاستيرادات في الهند مستمر حتى بلغت (١٢٢.٩١-) مليار دينار في عام (٢٠١٢) ، بينما بلغت نسبة مجموع الصادرات والاستيرادات مقسوما على الناتج المحلي الاجمالي في المدة نفسها قد بلغت بنسبة (٥٥.٧٨) % وهذ يعني ان البلد منفتح اقتصاديا على العالم الخارجي لكن نسبة الانفتاح منخفضة نسبيا .

وخلال المدة (٢٠١٣ – ٢٠١٨) هنالك تذبذب طفيف في زيادة الاستيرادات حتى وصلت في عام (٢٠١٨) بمقدار (١٠١.٦٦-) مليار دولار ، بينما بلغت نسبة مجموع الصادرات والاستيرادات مقسوما على الناتج المحلي الاجمالي حتى وصل في عام نفسه الى نسبة مقدارها (٤٣.٦٢) % وهذ يعني ان البلد غير منفتح اقتصاديا على العالم الخارجي خلال هذه المدة .

لكن في عام (٢٠١٩) و (٢٠٢٠) انخفضت الزيادة في الاستيرادات حتى بلغت في عام (٢٠٢٠) مبلغ (١٠.٣٣-) مليار دولار ، والامر نفسة ينطبق على نسبة مجموع الصادرات والاستيرادات مقسوما على الناتج المحلي الاجمالي في عام نفسه قد بلغت بنسبة (٣٧.٨١) % وهذ يعني ان البلد غير منفتح اقتصاديا على العالم الخارجي .

وفي عام (٢٠٢١) وصلت النقص في الصادرات على الاستيرادات الى (٧٩.١٩-) مليار دولار ، وكانت نسبة مجموع الصادرات والاستيرادات مقسوما على الناتج المحلي الاجمالي في عام نفسه قد بلغت بنسبة (٤٥.٢٩) % وهذه النسبة قد حققت الانفتاح الاقتصادي في الهند .

نخلص مما سبق : ان الهند تعد من بلدان الناشئة وهو عضو فعال في مجموعة البريكيس (BRICS) وهو عاشر اقتصاد في العالم وأن استيراداتها تفوق صادراتها والسبب هو زيادة عدد سكانها وتفاوت توزيع الدخل ، وان اقل زياده هي بلغت في عام (٢٠٠٤) حيث بلغت (١٢.٦٦-) مليار دولا بينما اعلى زيادة لها بلغت في عام (٢٠١٢) حيث بلغت (١٢٢.٩١-) مليار دولار وهذا يعني خروج عملة صعبة من الاقتصاد الهندي لتلبية حاجات المواطنين المستوردة ، بينما كانت نسبة مجموع الصادرات والاستيرادات مقسوما على الناتج المحلي الاجمالي في عام (٢٠٠٤) ايضا قد بلغت بنسبة (٣٧.٥١) % ، ولكن أعلى نسبة وصلت اليها هي في عام (٢٠١٢) والتي بلغت (٥٥.٧٨) % وهذ يعني ان الهند كانت قريبة من الانهيار بعد عام (١٩٩١) الا انها استطاعت النهوض مجدد بفضل اعتمادها على البحث والتطوير لتحتل المرتبة الثالثة أسيويا ، وبالرغم من انها تعد من الاقتصادات المتطورة في السنوات القليلة الماضية الا انها تعتبر موطن للفقر في العالم وهذا يكشف لنا ثغرات في النموذج التنموي وهذا هو ابرز تحدي يواجه الاقتصادي الهندي [٨] .

جدول (٤)

تحليل بعض متغيرات الانفتاح الاقتصادي في الهند للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢١)

وحدة القياس : مليار دولار

السنة (١)	الصادرات (٢)	الاستيرادات (٣)	الناتج المحلي الاجمالي (٤)	الميزان التجاري (٥)	الانفتاح الاقتصادي % (٦)=(٢*٣)/٤*١٠٠
2004	126.65	139.31	709.13	-١٢.٦٦	٣٧.٥١
2005	160.84	183.74	820.19	-٢٢.٩٠	٤٢.٠١
2006	199.97	229.96	940.15	-٢٩.٩٩	٤٥.٧٣

2007	253.08	302.80	1216.73	-٤٩.٧٢	٤٥.٦٩
2008	288.90	350.93	1198.76	-٦٢.٠٣	٥٣.٣٧
2009	273.75	347.18	1341.91	-٧٣.٤٣	٤٦.٢٧
2010	375.35	449.97	1675.67	-٧٤.٦٢	٤٩.٢٥
2011	447.38	566.67	1823.06	-١١٩.٢٩	٥٥.٦٢
2012	448.40	571.31	1827.97	-١٢٢.٩١	٥٥.٧٨
2013	472.18	527.56	1856.78	-٥٥.٣٣	٥٣.٨٤
2014	468.35	529.24	2038.96	-٦٠.٨٩	٤٨.٩٣
2015	416.79	465.10	2103.94	-٤٨.٣١	٤١.٩٣
2016	439.64	480.17	2294.57	-٤٠.٥٣	٤٠.٠٩
2017	498.26	582.02	2651.73	-٨٣.٧٦	٤٠.٧٤
2018	538.64	640.30	2702.66	-١٠١.٦٦	٤٣.٦٢
2019	529.24	602.31	2831.87	-٧٣.٠٧	٣٩.٩٦
2020	499.10	509.43	2667.56	-١٠.٣٣	٣٧.٨١
2021	679.68	758.87	3176.07	-٧٩.١٩	٤٥.٢٩

المصدر / البنك الدولي : قاعدة بيانات البنك الدولي المتاحة على الموقع

(www.datal bankaldawli.org-country/ Indi)

العمود الخامس من عمل الباحث = العمود الثاني – العمود الثالث

العمود السادس من عمل الباحث = ((العمود الثاني – العمود الثالث) / العمود الرابع)* ١٠٠

المطلب الثاني : حساب سعر الصرف الحقيقي في الهند:

يعد سعر الصرف الاسمي في الهند متغير بعض الشي الامر الذي ساهم في تغير سعر الصرف الحقيقي .

من جدول (٥) تم حساب سعر الصرف الحقيقي لعام (٢٠٠٤) في الهند والذي بلغ (٦١.٩٥٩) روبية لكل دولار بينما بلغ معدل نمو سعر الصرف الحقيقي لعام (٢٠٠٥) هو (٣.٤٩-) % لكن في عام (٢٠٠٧) كان معدل نمو سعر الصرف الحقيقي سالب هو (١١.٧٦-)% والسبب هو ارتفاع المستوى العام لأسعار المستهلك في الولايات المتحدة الامريكية مقارنة في الهند .

وخلال المدة (٢٠٠٨- ٢٠١١) انخفض سعر الصرف الحقيقي حتى وصل في عام (٢٠٠١) الى (٤٤.٢٠٤) روبية لكل دولار ، بينما سجل معدل نمو الصرف الحقيقي معدلات سالبة حتى وصل عام (٢٠١١) ايضا الى (٣.٣٣-) % .

وفي المدة (٢٠١٢ -٢٠١٦) سجل سعر الصرف الحقيقي معدلات متذبذبة بين السالب والموجب بحث كانت اقل معدل له هو (٠.٧٨-) % في عام (٢٠١٤) ، بينما اعلى معدل له كان في عام (٢٠١٢) والذي بلغت نسبته (٦.٧٥) % عند سعر صرف حقيقي بلغ (٤٧.١٨٨) روبية لكل دولار .

لكن خلال المدة (٢٠١٧- ٢٠٢١) كان سعر الصرف الحقيقي اقل من سعر الصرف الاسمي لان المستوى العام لأسعار المستهلك في البلد الاخر أقل من المستوى العام لأسعار المستهلك في الهند حتى اصبح اقل سعر صرف حقيقي في عام (٢٠١٧) هو (٤٥.٩٨٨) روبية لكل دولار بينما سعر الصرف الاسمي هو(٦٥.١٢٢) روبية لكل دولار وبمعدل نمو سالب بلغت نسبته (٤.٤٠-) % بينما أعلى سعر صرف حقيقي خلال المدة هو في عام (٢٠١٩) هو (٤٨.١٠٨) روبية لكل دولار ، بينما كان سعر الصرف الاسمي لنفس العام هو (٧٠.٤٢٠) روبية لكل دولار وبمعدل نمو موجب ايضا هو (١.٠٧) % ، لكن معدل نمو سعر الصرف كان سالبا في عام (٢٠٢٠) و(٢٠٢١)حيث بلغت نسبته (٠.٠٩- ،٠.٦٥-) %على التوالي. **ونخلص مما سبق :**

وهنالك تفاوت في اسعار الصرف الاسمي وكانت نسبة التغيرات كبيرة حيث أن اقل سعر صرف اسمي كان في عام (٢٠٠٧) هو (٤١.٣٤٩) روبية لكل دولار ، بينما اعلى سعر صرف اسمي هو في عام (٢٠٢٠) بمقدار (٧٤.١٠٠) روبية لكل دولار .

الجدول (٥)

تحليل معدلات سعر الصرف الحقيقي في الهند للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢١)

وحدة القياس : الروبية / الدولار الامريكي

السنة	سعر الصرف الاسمي روبية / دولار	الرقم القياسي لأسعار المستهلك الولايات المتحدة الامريكية	الرقم القياسي لأسعار المستهلك الهند	سعر الصرف الحقيقي العمود	معدل نمو سعر الصرف الحقيقي
	(٢)	(٣)	(٤)	٤/(٣*٢)=(٥)	(٦)
2004	٤٥.٣١٦	٨٦.٦٢٢	٦٣.٣٥٤	٦١.٩٥٩	-
2005	٤٤.١٠٠	٨٩.٥٦١	٦٦.٠٤٤	٥٩.٨٠٣	-٣.٤٩
2006	٤٥.٣٠٧	٩٢.٤٥٠	٦٩.٨٧٢	٥٩.٩٤٧	٠.٢٠
2007	٤١.٣٤٩	٩٥.٠٨٧	٧٤.٣٢٥	٥٢.٨٩٩	-١١.٧٦
2008	٤٣.٥٠٥	٩٨.٧٣٧	٨٠.٥٣١	٥٣.٣٤٠	٠.٨٣

2009	٤٨.٤٠٥	٩٨.٣٨٦	٨٩.٢٩٤	٥٣.٣٣٤	-١.٠٥
2010	٤٥.٧٢٦	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	٤٥.٧٢٦	-١٤.٢٦
2011	٤٦.٦٧٠	١٠٣.١٥٧	١٠٨.٩١٢	٤٤.٢٠٤	-٣.٣٣
2012	٥٣.٤٣٧	١٠٥.٢٩٢	١١٩.٢٣٦	٤٧.١٨٨	٦.٧٥
2013	٥٨.٥٩٨	١٠٦.٨٣٤	١٣١.١٨٠	٤٧.٧٢٣	١.١٣
2014	٦١.٠٣٠	١٠٨.٥٦٧	١٣٩.٩٢٤	٤٧.٣٥٣	-٠.٧٨
2015	٦٤.١٥٢	١٠٨.٦٩٦	١٤٦.٧٩١	٤٧.٥٠٣	٠.٣٢
2016	٦٧.١٩٥	١١٠.٠٦٧	١٥٤.٠٥٤	٤٨.٠٠٩	١.٠٦
2017	٦٥.١٢٢	١١٢.٤١٢	١٥٩.١٨١	٤٥.٩٨٨	-٤.٤٠
2018	٦٨.٣٨٩	١١٥.١٥٧	١٦٥.٤٥١	٤٧.٦٠٠	٣.٥١
2019	٧٠.٤٢٠	١١٧.٢٤٤	١٧١.٦٢٢	٤٨.١٠٨	١.٠٧
2020	٧٤.١٠٠	١١٨.٦٩١	١٨٢.٩٨٩	٤٨.٠٦٣	-٠.٠٩
2021	٧٣.٩١٨	١٢٤.٢٦٦	١٩٢.٣٧٩	٤٧.٧٤٧	-٠.٦٥

المصدر / البنك الدولي : قاعدة بيانات البنك الدولي المتاحة على الموقع

(www.datal bankaldawli.org-country/ Indi and America)

العمود الخامس والسادس من عمل الباحث بالاعتماد على بينات البنك الدولي ، وسعر الصرف الحقيقي = (سعر الصرف الاسمي * الرقم القياسي للأسعار المستهلك لبلد اخر) / الرقم القياسي للأسعار المستهلك المحلي .

الشكل (٢)

العلاقة بين سعر الصرف الا سمي وسعر الصرف الحقيقي في الهند

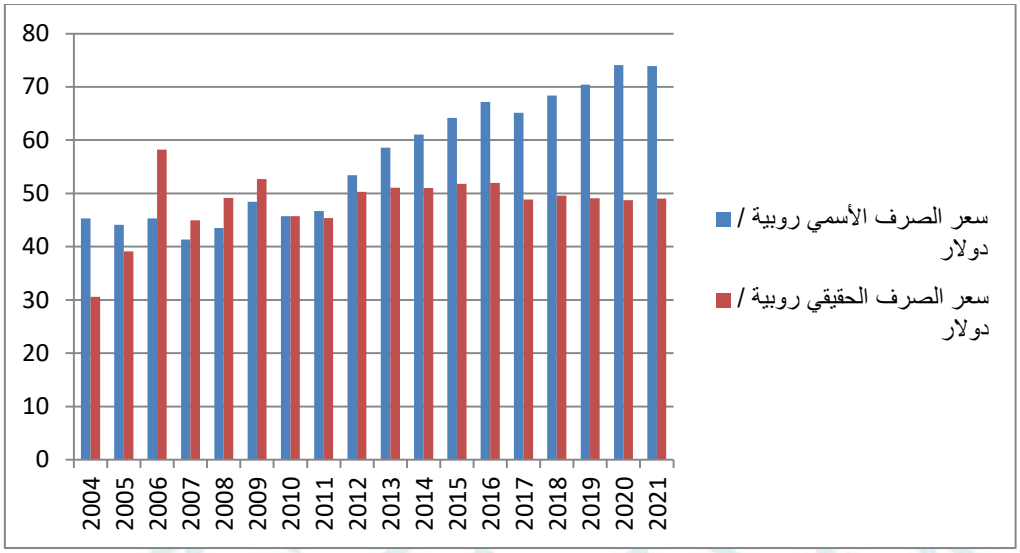

الشكل (٢) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (١٨) والذي يبين العلاقة بين سعر الصرف الاسمي وسعر الصرف الحقيقي للهند ، وتبين ان سعر الصرف الاسمي و سعر الصرف الحقيقي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٠٩) كان متذبذبا ، وفي عام (٢٠١٠) تساوى كل من السعريين لان سنة الأساس للمستوى العام للأسعار المستهلك كان في عام (٢٠١٠).

لكن بعد عام (٢٠١٠) حتى نهاية البحث كان سعر الصرف الاسمي اكبر من سعر الصرف الحقيقي بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار المستهلك في الهند عنه في البلد الاخر.

المطلب الثالث :- تحليل العلاقة بين بعض متغيرات الانفتاح الاقتصادي والقدرة التنافسية الدولية في الهند :

من الجدول (٦) تبين ان العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والقدرة التنافسية في الهند ومن خلال قيام التجارة مع البلد الاخر هي متذبذبة بعض الشي لان الانفتاح الاقتصادي في الهند كانت نسبة عام (٢٠٠٤) هو(٣٧.٥١)% وعند هذه النسبة تعد الهند غير منفتحة على العالم الخارجي لان نسبة (الانفتاح اذا كانت اقل من (٤٥) %) ،وعنده كان سعر الصرف الاسمي (٤٥.٣١٦) روبية لكل دولار، بينما كان سعر الصرف الحقيقي هو (٦١.٩٥٩) روبية لكل دولار .

لكن خلال المدة (٢٠٠٧- ٢٠٠٩) كانت نسبة الانفتاح الاقتصادي متذبذبة بعض الشي حتى وصلت عام (٢٠٠٩) الى (٤٦.٢٧) % حيث تعتبر الهند مفتحة على العالم الخارجي ، عند سعر صرف اسمي هو (٤٨.٤٠٥) روبية لكل دولار بينما كان سعر الصرف الحقيقي في نفس العام قد سجل ارتفاعا طفيفا عن سعر الصرف الاسمي هو (٥٣.٣٣٤) روبية لكل دولار لقيام التجارة بين البلدين .

وخلال العام (٢٠١٠) تساوى سعر الصرف الاسمي وسعر الصرف الحقيقي والذي بلغ (٤٥.٧٢٦) روبية لكل دولار والسبب ان سنة الاساس لأسعار سلع المستهلك كانت في عام (٢٠١٠) بينما كانت الانفتاح الاقتصادي للهند هو (٤٩.٢٥) % والسبب هو ارتفاع مجموع الصادرات والاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي وتعتبر الهند منفحة على العالم الخارجي .

وخلال المدة (٢٠١١ – ٢٠١٧) هنالك تذبذب نسبة الانفتاح الاقتصادي حتى اصبحت عام (٢٠١٧) هي (٤٠.٧٤) % وتعبر الهند غير منفتحة على العالم الخارجي ، فيما بلغ سعر الصرف الاسمي هو (٦٥.١٢٢) روبية لكل دولار، بينما وصل سعر الصرف الحقيقي عام (٢٠١٧) الى (٤٥.٩٨٨) روبية لكل دولار والسبب في انخفاض اسعار السلع الاستهلاكية في البلد الاخر مقارنة بالهند .

وفي المدة (٢٠١٨– ٢٠٢٠) هنالك تذبذبات بسيطة في نسبة الانفتاح الاقتصادي حتى وصلت عام (٢٠٢٠) وهو (٣٧.٨١) % وتعتبر الهند غير منفتحة على العالم الخارجي ، وعنده اصبح سعر الصرف الاسمي هو (٧٤.١٠٠) روبية لكل دولار ، بينما سعر الصرف الحقيقي منخفض جدا حتى اصبح (٤٨.٠٦٣) روبية لكل دولار السبب هو ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية في الهند .

لكن في عام (٢٠٢١) كان سعر الصرف الاسمي قد سحل (٧٣.٩١٨) روبية لكل دولار ، بينما بلغ سعر الصرف الحقيقي هو(٤٧.٧٤٧) روبية لكل الدولار والسبب هو ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية في الهند عنه في البلد الاخر .

وعنما نأخذ متغير اخر وهو (الاستيرادات / الناتج المحلي الاجمالي) يتبين ان الهند تحقق النسبة المطلوبة وهي (٢٠) % لذا تعتبر الهند منفتحة اقتصاديا مع العالم الخارجي وخصوصا مع الولايات المتحدة الامريكية .

نلخص مما سبق : ان سعر الصرف الاسمي في الهند كان متذبذب في التصريف مقارنة بالدولار الامريكي وقد سجل ادنى مستوى له عام (٢٠٠٧) حيث بلغ (٤١.٣٤٩) روبية لكل دولار ، بينما كان اقل سعر الصرف الحقيقي في عام (٢٠١١) هو (٤٤.٢٠٤) روبية لكل دولار ، فضلا عن ذلك ، ان أعلى سعر صرف حقيقي كان في عام (٢٠٠٤) هو (٦١.٩٥٩) روبية لكل دولار، لذا توجد علاقة بين القدرة التنافسية والانفتاح الاقتصادي في الهند لارتفاع سعر الصرف الحقيقي اتجاه الدولار هذا يعني تعتبر الصادرات هي اقل سعر بنظر المستورد الاجنبي ، فضلا عن ذلك جلب الاستثمارات المنتجة الى داخل الهند .

لكن كانت الهند دولة منفتحة تجاريا على العالم الخارجي ، عندما نأخذ معيار اخر هو نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي ، لذا تعتبر الهند مفتحة على العالم الخارجي لان معظم سنوات البحث كانت اكثر من (٢٠)% ، وان اقل نسبة لها كانت في عام (٢٠٢٠) وقد سجلت نسبة (١٩.١٠) %، بينما كانت اعلى نسبة للانفتاح عام (٢٠١٢) وقد سجلت نسبة مقدارها (٣١.٢٥)% هذا يعني ان الهند منفتحة على العالم الخارجي وخصوصا مع البلد الاخر .

جدول (٦)

تحليل العلاقة بين بعض متغيرات الانفتاح الاقتصادي والقدرة التنافسية الدولية في الهند للمدة (٢٠٠٤ -٢٠٢١)

روبية / دولار

السنة (١)	الانفتاح الاقتصادي % (٢)	الانفتاح (الاستيرادات / النتاج المحلي الاجمالي) % (٣)	سعر الصرف الاسمي روبية /دولار (٤)	القدرة التنافسية الدولية (سعر الصرف الحقيقي) (٥)
2004	٣٧.٥١	١٩.٦٥	٤٥.٣١٦	٦١.٩٥٩
2005	٤٢.٠١	٢٢.٤٠	٤٤.١٠٠	٥٩.٨٠٣
2006	٤٥.٧٣	٢٤.٤٦	٤٥.٣٠٧	٥٩.٩٤٧
2007	٤٥.٦٩	٢٤.٨٧	٤١.٣٤٩	٥٢.٨٩٩
2008	٥٣.٣٧	٢٩.٢٧	٤٣.٥٠٥	٥٣.٣٤٠
2009	٤٦.٢٧	٢٧.٨٨	٤٨.٤٠٥	٥٣.٣٣٤
2010	٤٩.٢٥	٢٦.٨٥	٤٥.٧٢٦	٤٥.٧٢٦
2011	٥٥.٦٢	٣١.٠٨	٤٦.٦٧٠	٤٤.٢٠٤
2012	٥٥.٧٨	٣١.٢٥	٥٣.٤٣٧	٤٧.١٨٨
2013	٥٣.٨٤	٢٨.٤١	٥٨.٥٩٨	٤٧.٧٢٣
2014	٤٨.٩٣	٢٥.٩٦	٦١.٠٣٠	٤٧.٣٥٣
2015	٤١.٩٣	٢٢.١١	٦٤.١٥٢	٤٧.٥٠٣
2016	٤٠.٠٩	٢٠.٩٣	٦٧.١٩٥	٤٨.٠٠٩
2017	٤٠.٧٤	٢١.٩٥	٦٥.١٢٢	٤٥.٩٨٨
2018	٤٣.٦٢	٢٣.٦٩	٦٨.٣٨٩	٤٧.٦٠٠
2019	٣٩.٩٦	٢١.٢٧	٧٠.٤٢٠	٤٨.١٠٨
2020	٣٧.٨١	١٩.١٠	٧٤.١٠٠	٤٨.٠٦٣
2021	٤٥.٢٩	٢٣.٨٩	٧٣.٩١٨	٤٧.٧٤٧

المصدر / البنك الدولي : قاعدة بيانات البنك الدولي المتاحة على الموقع

(www.datal bankaldawli.org-country/ Indi and America)

العمود الثاني والثالث و الرابع من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي :

الاستنتاجات :

١- ان معظم دول العينة بدأت تدريجيا في اتباع الطرق السليمة من خلال تشجيع وتطوير معظم القطاعات العاملة لديها وخصوصا في المانيا ، بينما بدأت الهند على الانفاق على البحث والتطوير مؤخرا .

٢-بدأت المانيا منذ وقت مبكر اي بعد الحرب العالمية الثانية ومن خلال ثلاث مراحل هي (١- السوق الاجتماعي ٢- دعم القطاع الخاص ٣- مرحلة البحث والتطوير والابتكار) مراحل تطور اقتصادها بحيث اصبحت من الدول المتقدمة .

٣-بعد ان شارفت الهند على الانهيار الاقتصادي بداية التسعينات من القرن الماضي نهضت باقتصادها واعتمدت (١- السوق الحرة ٢- مرحلة البحث والتطوير والابتكار) في الامر الذي ساهم بان تكون العاشرة على مستوى العالم بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي .

٤-سجلت الهند نسب منخفضة في الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي عند اخذ معيار((الصادرات + الاستيرادات) / الناتج المحلي الاجمالي) * ١٠٠لكونها حققت نسب اقل من (٤٥) % ، ولكن عندما تم اخذ معيار اخر هو (الاستيرادات / الناتج المحلي الاجمالي) *١٠٠ حققت نسب مرتفعة بعض الشي اكثر من نسب المعيار المطلوبة وهي (٢٠)% ، لذا تعتبر الهند مفتحه على العالم الخارجي .

٥-هنالك ارتباط وثيق بين الانفتاح الاقتصادي والقدرة التنافسية الدولية لدول العينة ، وهذا يدل على تنوع اقتصاداتها القائمة على المعرفة والابتكار والتكنلوجيا الحديثة اظهرت النتائج التحليلية وجود علاقة طرية بين الانفتاح الاقتصادي والقدرة التنافسية الدولية لدول العينة ، فضلا عن ذلك وجود علاقة بين متغيرات الانفتاح الاقتصادي وسعر الصرف الحقيقي الذي يمثل القدرة التنافسية الدولية .

التوصيات :

١. سن القوانين والانظمة التي تحفظ حقوق المستثمرين وخصوصا الاجانب منهم وتسهيل كافة الامور المتعلقة بالاستثمار والتعامل معهم بكل شفافية وحيادية .

٢. سن القوانين والانظمة لمحاربة الفساد بكل انواعه وخصوصا المالي والاداري وايجاد السبل الكفيلة لردع كافة الفاسدين والمرتشين وخصوصا العاملين في المفاصل المهمة في الدولة لكل من الهند.

٣. استثمار المواد البشرية والمادية وبالشكل الصحيح وخصوصا في الهند لما يمتلكه الهند من كفاءات بشرية وعقول مهاجرة وموارد طبيعية غير مستغلة .

٤. العمل على ايجاد الظروف المناسبة وتهيئة السبل الممكنة لتشجيع بقية القطاعات وخصوصا قطاع التعليم والصناعة والزراعة والخدمات والسياحة في الهند .

٥. العمل مع التخطيط المبرمج لنهوض بالصناعات التحولية وخصوصا المعادن في الهند لما يمتلكه الهند من طاقات بشرية هائلة ، وزيادة الانفاق على البحث والتطوير لكونه من افضل السبل للنهوض بالاقتصاد وخصوصا في الهند.

٦. محاربة الفساد بكل انواعه وايجاد الظروف المناسبة لمستثمرين وخصوصا الاجانب منهم لعمل استثمارات منتجة وخصوصا في الهند.

المصادر:

[1] -Ulrich Witt , Germany's " Social market Economy" Between Social Etbos and rent seeking ,2002,p 366.

[٢] - نعمة ، نوال ، اقتصاد السوق الاجتماعي ازاء التحديات الوطنية والدولية ، المركز الوطني للسياسات الزراعية (NAPC)، دمشق سوريا ، ٢٠٠٦ ، ص ٣ .

[3] -Konradzweig **, The Origins of the German Social market Economy** :The leeding ideas and their in tellectual roots ,op.cite, p 16

[٤] - - لزعر على وايت يحيى سمير ، **معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري** ، مجلة الباحث ، العدد ١١ ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، ٢٠١٢، ص ٥٠ .

[٥] - صديقة ،وليد ابراهيم ، **القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة ، الاقتصاد الهندي أنموذجا** ، اطورحة دكتواره في العلاقات الاقتصادية الدولية ، كلية العلوم الاقتصادية جامعة دمشق ، قسم الاقتصاد الدولي ، ص ٩٤ .

[٦]-D. Pradeep Smdnt **, a Competition and Regulation in India 2007 CUTS International** , , 2007,p 179 .

[٧] - ربينا رافيندر ، تعزيز الانتاجية والكفاءة والقدرة التنافسية الدولية للاقتصاد الهندي ، المجلة الدولية للأبحاث الادارية والتكنلوجية ، المجلد الثاني ، مجلة نصف سنوية ،نيودلهي الهند ، ص (٣٣-٤٥)

[٨] -وفاء لطفي ، **القوى الاسوية في النظام الدولي ، الهند انموذجا** ، مجلة دراسات ، المجلد ٢٤ ،العدد الاول يناير ٢٠٢٣ ، ص٢٤٣ .